ISSN: 1994-4217 (Print) 2518-5586(online)

Journal of College of Education

Available online at: https://eduj.uowasit.edu.iq

**Lect. Kholod Abdulkarim Khalaf**

**Directorate of Education in Karakh First**

**Email:** AZAL.COM1@GMAIL.COM

***Keywords:***

**Victory , corruption , isis ,religious mandate, Sistani**

**A r t i c l e i n f o**

***Article history:***

Received 2.Febr.2025

Accepted 14.Apr.2025

Published 10.Febr.2026

# A plan to combat corruption in Iraq according to religious duty, and the sermon of victory over ISIS by the esteemed authority Ayatollah al-Uzma Sayyid al-Sistani

A B S T R A C T

This plan, based on legal and ethical principles, draws its inspiration and guidance from the Victory Sermon delivered by the Grand Ayatollah Sayyid al-Sistani, intertwined with religious obligations representing the supreme religious authority in the holy city of Karbala, where he spoke about the necessity of combating corruption and enhancing transparency in all areas of political, economic, and social life. This plan comes as a comprehensive framework that defines the mechanisms for its implementation, the role of citizens, and the state's authorities and its supervisory bodies, in addition to the role of the active forces in society from religious, cultural, scientific, labor, community, tribal, private sector activities, as well as activists and media professionals. This plan aims to achieve sustainable development and social justice by defining the role of the Federal Board of Integrity and enhancing its capabilities in combating corruption, and promoting transparency and accountability in all governmental and community areas.

© 2026 EDUJ, College of Education for Human Science, Wasit University

**DOI:** https://doi.org/10.31185/eduj.Vol62.Iss1.4262

## خطة لمواجهة الفساد في العراق وفق التكليف الشرعي، وخطبة النصر على داعش للمرجع آية الله العظمى السيد السيستاني

**م. خلود عبد الكريم خلف حسين المسعودي**

**مديرية تربية بغداد ــ الكرخ الاولى**

**الخلاصة:**

هذه الخطة المبنية على المبادئ الشرعية والأخلاقية، تستمد إلهامها وتوجيهاتها من خطبة النصر التي ألقاها المرجع آية الله العظمى السيد السيستاني ممتزجة بالتكليف الشرعي ممثل المرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة، حيث تحدث عن ضرورة مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. تأتي هذه الخطة كإطار شامل يحدد اليات تنفيذها، ودور المواطن وسلطات الدولة وأجهزتها الرقابية، بالإضافة إلى دور القوى الحية في

المجتمع من الفعاليات الدينية والثقافية والعلمية والنقابية والمجتمعية والعشائرية والقطاع الخاص والناشطين والإعلاميين. تسعى هذه الخطة لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية من خلال تحديد دور هيئة النزاهة الاتحادية وتعزيز قدراتها في محاربة الفساد، وتعزيز الشفافية والمساءلة في كافة المجالات الحكومية والمجتمعية.

**الكلمات المفتاحية:** النصر ،الفساد ، داعش ، التكليف الشرعي ، السيستاني.

**المقدمة:**

تعتبر ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق ظاهرة عالمية ذات انتشار واسع وجذور عميقة، حيث تأخذ أبعادًا واسعة تتداخل فيها عوامل مختلفة يصعب التمييز بينها، وتختلف درجة شموليتها من مجتمع لآخر، فضلًا عن أهمية مكافحة الفساد على امتداد حياة الشعوب، حيث يرتبط بحياتهم اليومية ومستقبل أجيالهم. فطرائق معالجة الفساد متعددة، والأهداف التي تدفع إليها تتنوع، خاصةً حينما تمر الشعوب بفترات انتقالية في حياتها، وحين تكون عند مفترق طرق بين مرحلتين، ومن أهمية التصدي للفساد المالي والإداري، ارتباطه بحياة الشعوب اليومية وبمستقبل أجيالها (سلمان، ص٣٣، ٢٠١٥).

إن ظاهرة الفساد الإداري والمالي ليست بظاهرة حديثة، إلا أنها ما زالت تستحوذ على اهتمام كبير من قبل المجتمعات النامية والمتقدمة، وخاصة في العالم عامة والعراق خاصة (الفتلي، ص٦٧، ٢٠٠٩)، فقد تجاوزت القوانين والأنظمة مشكلة الفساد المتأصلة والمتعاقبة عبر أنظمة الحكم في العراق وتأثيرها وانعكاساتها الخطيرة بالنسبة لمستقبل الدولة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية (كوزان، ص ١-١٠، ٢٠١٩).

ويتمثل الفساد الإداري في عدم نزاهة الأفراد (سلوكيًا، ووظيفيًا، وماليًا)، وقد تأثر الاقتصاد العراقي بهذه الظواهر التي بدأت تنحرف في هيكلية الدولة وعجزها عن مواجهة مثل هذه الظواهر، إذ إن ظاهرة الفساد الإداري والمالي متفشية في الدولة العراقية (الزيادي، ص٥٩، ٢٠٢٣).

ولكن هناك جهات رقابية رادعة لهذه الظاهرة في الدولة من خلال الجهات المسؤولة عن مكافحة الفساد، سواء كانت محليًا أو دوليًا، وبالإضافة إلى ذلك، توجد هناك معالجات وحلول للحد من ظاهرة الفساد الإداري والمالي في العراق، منها على سبيل المثال (المحاسبة، المساءلة، الشفافية، النزاهة... إلخ (الساعدي ومحمود، ص٢٣، ٢٠١٧).

وفي السنوات الأخيرة، شهد المجتمع العالمي عواقب الكارثة الناجمة عن الفساد بأشكاله المتعددة من الاختلاس المالي إلى سوء استخدام السلطة والتأثير، في ضوء هذه التحديات، يصبح من الضروري وضع استراتيجيات وخطط شاملة لمواجهة الفساد بشكل فعال (مسعد، ص٥٠١، ٢٠١٤). وأحد النهج الذي يحمل وعدًا كبيرًا هو استخدام المبادئ الدينية والأخلاقية لمعالجة الفساد، وهذا النهج لا يوفر إطارًا أخلاقيًا لمكافحة الممارسات الفاسدة فحسب، بل ينشر أيضًا شعورًا بالواجب والمسؤولية بين الأفراد والمؤسسات للحفاظ على النزاهة والأمانة في جميع جوانب الحياة (الجزار، ص٧٥، ٢٠٢١).

فجوهر الإسلام هو مفهوم التكليف الشرعي الذي يشير إلى الواجب الذي يقع على كل فرد من خلال الالتزام بتعاليم الإسلام الأخلاقية والعمل وفقًا للتوجيهات الإلهية، ويمتد هذا التكليف الشرعي إلى جميع جوانب الحياة، بما في ذلك الحكم والاقتصاد والتفاعلات الاجتماعية (مسلم، ص١٤٠، ٢٠١٣). وقد حذر القرآن الكريم من الفساد في أكثر من موضع فيقول الله تعالى" ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ۞ وَإِذَا تَوَلَّى سَعَى فِي الْأَرْضِ لِيُفْسِدَ فِيهَا وَيُهْلِكَ الْحَرْثَ وَالنَّسْلَ وَاللَّهُ لَا يُحِبُّ الْفَسَادَ ۞ وَإِذَا قِيلَ لَهُ اتَّقِ اللَّهَ أَخَذَتْهُ الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ فَحَسْبُهُ جَهَنَّمُ وَلَبِئْسَ الْمِهَادُ**﴾ البقرة:٢٠٤-٢٠٦

وفي الحديث النبوي الشريف: "حَدَّثَنَا أَبُو بَكْرِ بْنُ أَبِي شَيْبَةَ وَعَمْرٌو النَّاقِدُ وَابْنُ أَبِي عُمَرَ (وَاللَّفْظُ لِأَبِي بَكْرٍ). قَالُوا: حَدَّثَنَا سُفْيَانُ بْنُ عُيَيْنَةَ عَنِ الزُّهْرِيِّ، عن عروة، عن أَبِي حُمَيْدٍ السَّاعِدِيِّ، قَالَ: اسْتَعْمَلَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَجُلًا مِنَ الْأَسْدِ يُقَالُ لَهُ ابْنُ اللُّتْبِيَّةِ (قَالَ عَمْرٌو وَابْنُ أَبِي عُمَرَ: عَلَى الصَّدَقَةِ) فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ: هَذَا لَكُمْ. وَهَذَا لِي، أُهْدِيَ لِي. قَالَ: فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عَلَى الْمِنْبَرِ. فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ. وَقَالَ (مَا بَالُ عَامِلٍ أَبْعَثُهُ فَيَقُولُ: هَذَا لَكُمْ وَهَذَا أُهْدِيَ لِي! أَفَلَا قَعَدَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ أَوْ فِي بَيْتِ أُمِّهِ حَتَّى يَنْظُرَ أَيُهْدَى إِلَيْهِ أَمْ لَا. وَالَّذِي نَفْسُ مُحَمَّدٍ بيده! لا ينال أحد منكم شَيْئًا إِلَّا جَاءَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَحْمِلُهُ عَلَى عُنُقِهِ، بَعِيرٌ لَهُ رُغَاءٌ. أَوْ بَقَرَةٌ لها خوار. أو شاة تيعر). ثم رفع يَدَيْهِ حَتَّى رَأَيْنَا عُفْرَتَيْ إِبْطَيْهِ. ثُمَّ قَالَ (اللهم! هل بلغت؟) مرتين." رواه مسلم في صحيحه (٤٦٣/٣) كتاب الإمارة باب: تحريم هدايا العمال. المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي [ ت ١٣٨٨]

وفي خطبته التاريخية حول النصر على تنظيم الدولة الإسلامية (داعش)، أكد السيد علي السيستاني أهمية التكليف الشرعي في مواجهة القوى الشريرة وتعزيز الإصلاح، وفي ذلك تأكيد أهمية دمج المبادئ الدينية في الجهود المبذولة لمكافحة الفساد، ومن خلال استدعاء تعاليم الإسلام وتأكيد الضرورة الأخلاقية لمقاومة الفساد، حيث يمكن تعبئة الأفراد والمؤسسات لاتخاذ موقف ضد السلوك غير الأخلاقي وتعزيز الشفافية والمساءلة والعدالة.

**مشكلة البحث:**

تتمثل في الفساد الإداري الذي يعد من التحديات الرئيسية التي تواجه المؤسسات الحكومية والإدارية في العراق، وهو يمثل ظاهرة تؤثر سلبًا على التنمية والاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في البلاد.

**ويتفرع من مشكلة البحث الأسئلة التالية:**

**أ**- ما المقصود بالفساد الإداري في العراق؟

**ب**- ما أسباب الفساد الإداري في العراق؟

**ج**- ما الآثار المترتبة على الفساد الإداري في العراق

**د**- كيف يمكن التغلب على الفساد الإداري في العراق؟

**أهداف البحث:**

أ- تحديد مفهوم بالفساد الإداري في العراق؟

ب- تحديد أسباب الفساد الإداري في العراق؟

ج- الكشف عن الآثار المترتبة على الفساد الإداري في العراق

د- وضع خطة واستراتيجية كاملة لمواجهة والتغلب على الفساد الإداري في العراق بأسلوب التكليف الشرعي وحسب خطبة النصر على داعش للمرجع آية الله العظمى السيد السيستاني،

هـ- كما يسعى البحث إلى توضيح كيفية تقليل مستوى الفساد الإداري والمالي بفعل وجود المؤسسات والمنظمات الدولية والعالمية المكافحة للفساد، وبالتالي التركيز على المعالجات والسبل الفعّالة للقضاء على هذه الظاهرة.

**دراسات سابقة تناولت نفس الموضوع**

١- **المواجهة الجنائية للفساد في ضوء أحكام قانون العقوبات العراقي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد**، الباحثان: ئالان جمال محمد، عضو الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع – أحمد مازن إبراهيم، مدرس القانون الجنائي– جامعة كتاب – جمهورية العراق:

**مستخلص الدراسة:**

يعد الفساد من أكثر المظاهر الدالة على ضعف الدولة، وضعف الأجهزة الرقابية بها، ومن ثم ينبغي توجيه المجتمع وأفراده إلى الآليات الواجب اتباعها لمواجهة التحديات التي تساهم بشكل كبير على انتشار الفساد على سائر نواحي الحياة، وذلك من خلال مكافحة مختلف صور الفساد، بأساليب جزائية متفردة لها قدرة على تفهم مستجدات العصر الحالي بكل تشريعاته، بغية البحث عن إيجاد حلول ملائمة للمشكلات الناشئة عن الفساد، وقد قسمنا هذا البحث إلى عدة محاور، نبين من خلالها مفهوم الفساد وصوره ومظاهره، والمواجهة الجنائية للفساد وآلياتها، وخاتمة تتضمن أهم النتائج والتوصيات، ضمن نطاق قانون العقوبات العراقي رقم (١١١) لسنة ١٩٦٩م؛ وأحكامه الخاصة بمكافحة جرائم الفساد بكافة صورها وأنماطها.

٢- **دور السلطة التشريعية في مكافحة الفساد في العراق**، أ.م.د. هوزان عبد المحسن عبد الله، جامعة صالح الدين، كلية القانون والعلوم السياسية، أربيل–العراق: وتتمحور الدراسة حول المحاور الآتية:

. الدور التشريعي لمجلس النواب العراقي في مكافحة الفساد.

. الدور الرقابي لمجلس النواب العراقي في مكافحة الفساد.

٣- مكافحة الفساد في العراق، أوراق سياساته، د. علي طاهر الحمود، سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط

**خطة البحث**

تشتمل خطة البحث على:

المقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري للفساد.

الفصل الثاني: تجارب عالمية لمحاربة الفساد الإداري والمالي

الفصل الثالث: الخطة والاستراتيجية المقترحة لمواجهة الفساد الإداري

الخاتمة

**الفصل الأول:**

**الإطار النظري للفساد.**

**أولًا: تعريف الفساد الإداري:**

عرف الفساد الإداري بأنه "انعدام القيم الأخلاقية وسيطرة الأنانية، حيث تتمكن الرغبة في تحقيق الربح والمصلحة الشخصية من سلوك الفرد متجاهلة الأسس والضوابط التي تحكم السلوك في المجتمع والنتائج التي قد تترتب على الآخرين، وهذا يترتب عليه الكثير من الممارسات والسلوكيات الخاطئة التي تتنافى مع قيم وقواعد السلوك الإنساني" (سليمان وعبد الكريم، ص٥١١، ٢٠٢٠).

وعرف الفساد الإداري بأنه "تجاوز الموظف لآداب وظيفته وانحراف في عمله بقصد أو بدون قصد، مما يستوجب معاقبة القانون له، كما عرف الفساد المالي بأنه الانجراف والتجاوزات المالية ومخالفة الأحكام والتعليمات المالية المعتمدة" (جاد، ص٥٦٥، ٢٠٢٠).

ومن خلال هذه التعريفات يمكن استخلاص أهم خصائص الفساد الإداري، وهي: التجاوز الخاطئ للقوانين والقواعد والأخلاقيات العامة واشتراك أكثر من طرف، مثل التحايل والخديعة، والمصالح مشتركة والمنافع المتبادلة، وإبطال للحق وإعلاء للباطل.

أما "مصطلح الفساد في القرآن الكريم فلا يدل على ما هو متعارف عليه في أفكار عامة الناس. إنَّ لفظة الفساد تعني عدم الالتزام بما جاء به الله تعالى في القرآن المجيد من أحكام شرعية التي تتعلق بالسلوك الشخصي للإنسان، كشرب الخمر والزنى وعدم أداء فرائض وسوء الأخلاق وما شابه. إنَّ إشاعة العدالة ونصرة الحق ودفع الظلم هي من أولويات الرجل المؤمن." مفهوم الفساد في القرآن الكريم، (ص:٦) د. محمد عباس نعمان الجبوري، جامعة بابل/ كلية الدراسات القرآنية؛ العدد /٧ مجلة كلية التربية الأساسية/ جامعة بابل، آيار/٢,١٢م

**ثانيًا: أسباب انتشار الفساد:**

يرجع انتشار الفساد الإداري في المؤسسات المختلفة إلى عدة أسباب، وهي كما يلي (خربش وبن قبي، ص٣٥، ٢٠١٥):

١. الأسباب التربوية والسلوكية: ومنها عدم الاهتمام بغرس القيم والأخلاق الدينية في نفوس المواطنين، مما يؤدي إلى سلوكيات غير حميدة كقبول الرشوة وعدم المسؤولية وعدم احترام القانون.

٢. أسباب اقتصادية: يعاني كثير من العاملين في المؤسسات في الدول النامية من قلة الرواتب والامتيازات، وهذا يسبب عدم الوفاء لمتطلبات المعيشة، مما يدفع بعض الموظفين إلى قبول الهدية والرشوة. بالإضافة إلى الأسباب التربوية الكامنة في نفوس بعض الأشخاص كما سبق. "وهذا الانحراف واسع وخطير وهو أكل أموال الناس بالباطل وبطرق ملتوية وغير مشروعة، منها: البخس والغش وتنقيص المكيال والميزان، هذه الأعمال تقلب الموازين والاقتصادية تربك التعامل التجاري وتفتح الباب واسعا إلى الفساد والظلم ويسود الفقر ويصاب المجتمع بالفاقة والعوز كل ذلك يؤدي إلى انتشار الجريمة.

لذلك حرم الله تعالى ممارسة هذه الإعمال المنحرفة وألزم المسلمين خاصة والناس عامة بالابتعاد عنها وتوعد الذين يتعاملون بهذه الطريقة المنحرفة بالعقاب الشديد وهذا ما نجده في القرآن الكريم في قوله تعالى **{وَيْلٌ لِّلْمُطَفِّفِينَ* ٱلَّذِينَ إِذَا ٱكْتَالُواْ عَلَى ٱلنَّاسِ يَسْتَوْفُونَ* وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَّزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ* أَلَا يَظُنُّ أُوْلَـٰٓئِكَ أَنَّهُم مَّبْعُوثُونَ* لِيَوْمٍ عَظِيمٍ* يَوْمَ يَقُومُ ٱلنَّاسُ لِرَبِّ ٱلْعَلَمِينَ}** (المطففين:١-٦).

" أسباب سياسية[١]: وتتمثل في تغييرات الأنظمة الحاكمة التي يسيطر عليها النمط الديكتاتوري المستبد، مما يخلق نوعًا من عدم الاستقرار السياسي وتهيئة الأجواء المناسبة لانتشار الفساد الإداري والمالي وغيرهما.

٣. أسباب قانونية: وتتمثل في عدم صياغة القوانين واللوائح المنظمة للعمل بطريقة موضوعية، وذلك بسبب غموض المواد المشرعة لها أو تضاربها، الأمر الذي يؤدي إلى منح بعض العاملين الفرصة للتهرب من تنفيذ القانون أو تفسيره بطريقتهم الخاصة.

---

١) مفهوم الفساد في القرآن الكريم، (ص:٣٨) د. محمد عباس نعمان الجبوري، مرجع سابق

**ثالثًا: أنواع الفساد الإداري:**

يتفرع الفساد الإداري إلى عدة أنواع، ويمكن إجمالها فيما يأتي (صالح، ص٧٢٨، ٢٠١٧):

– **الفساد السلوكي،** ويتمثل في سوء استخدام السلطة والوساطة والمحسوبية.

– **الفساد المالي،** ويتمثل في الاختلاس والاعتداء على المال العام وغسيل الأموال. وفي الحديث الشريف" حَدَّثَنَا آدَمُ: حَدَّثَنَا ابْنُ أَبِي ذِئْبٍ: حَدَّثَنَا سَعِيدٌ الْمَقْبُرِيُّ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: « يَأْتِي عَلَى النَّاسِ زَمَانٌ، لَا يُبَالِي الْمَرْءُ مَا أَخَذَ مِنْهُ، أَمِنَ الْحَلَالِ أَمْ مِنَ الْحَرَامِ.» [٢]

– **الفساد الجنائي،** ويتمثل في الاحتيال والرشوة والتلاعب.

– **الفساد التنظيمي،** ويتمثل في التراخي وعدم احترام أوقات العمل وعدم تحمل المسؤولية.

**ثالثًا: ظواهر الفساد الإداري في العراق:**

تتعدد ظواهر الفساد في العراق، ومنها (محمد، ص٦٦، ٢٠١٣):

١. تعطيل القوانين والتعليمات وانتشار الفوضى والعشوائية في إشغال الوظائف العامة وإسنادها إلى محدودي الكفاءة.

٢ تشكيل لجان (المناقصات، المشتريات، الاستيراد، ووضع جداول الكميات والتسعير) من غير ذوي الاختصاص.

٣. شيوع ظاهرة الغنى الفاحش والمفاجئ في المجتمع.

٤. شيوع ظاهرة الرشوة حتى أضحت من جملة "المطالب" الأساسية لإنجاز أية معاملة.

٥. المحسوبية والمنسوبية والولاء في شغل الوظائف والمناصب بدلًا من الجدارة والكفاءة المهنية.

٦. غياب مبدأ تكافؤ الفرص في شغل الوظائف.

٧. ضعف الرقابة أجهزة وأداءً، فهي لا تعدو أن تكون شكلية، أما نتائجها فتهمل.

ويرى الباحث أن الفساد لا يحدث تلقائيًا، بل يحدث بفعل تأثير الفرد على مجمل مجالات العمل، وهو تأثير سلبي مقصود، يؤدي إلى تغيير معالم الحياة الطبيعية إلى معالم مزيفة، وهذا ما يشير إليه قوله تعالى: **{فَلَمَّا أَلْقَوْا قَالَ مُوسَىٰ مَا جِئْتُم بِهِ السِّحْرُ ۖ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ}** ( يونس:٨١)

تحتاج إلى ذوي الكفاءة والخبرة لإرجاعها إلى وضعها الطبيعي.

**رابعًا: آثار الفساد الإداري:** للفساد الإداري عدة آثار، ويمكن تلمسها فيما يأتي:

**أولًا: الآثار السياسية: وتتمثل في الآتي:**

١. استغلال أصحاب النفوذ مناصب إدارية عليا في المجتمع وخاصة في المجال السياسي.

---

٢) رواه البخاري في صحيحه (٥٥/٣) كتاب البيوع باب من لم يبال من حيث كسب المال، الطبعة: السلطانية، بالمطبعة الكبرى الأميرية، ببولاق مصر، ١٣١١ هـ، بأمر السلطان عبد الحميد الثاني.

٢. السيطرة على القرارات السياسية البرلمانية التي تتيح لهم خدمة مصالحهم الشخصية؛ بهدف تحقيق الاحتكار التجاري أو الصناعي أو الخدمي، مما يساعدهم على الحصول على أكبر قدر ممكن من الأموال على حساب المستهلكين، وهذا ما اصطلح على تسميته بـ "اقتناص الدولة" (عبد اللطيف وآخرون، ص١٢، ٢٠١٧).

٣. ظهور احتياجات متزايدة للفقراء والمحرومين، وهذا ينتج عنه ممارسة العنف كآلية لمواجهة الحرمان، الأمر الذي يؤدي إلى انتشار الفوضى وعدم الاستقرار السياسي (محمد،٢٠٠٨ص٣٢).

**ثانيًا: الآثار القانونية: وتتلخص فيما يأتي:**

١. فقدان هيبة القانون في المجتمع؛ لأن المفسدين يعطلون سريان القانون الخاص بمعالجة الفساد الإداري والمالي.

٢. عدم تطبيق الجزاءات القانونية ضد المخالفين أو المفسدين، وهذا يجعل مخالفة القانون هي الأصل واحترام القانون هي الاستثناء (عبد اللطيف وآخرون، ص٥٢١، ٢٠١٧).

**ثالثًا: الآثار الاقتصادية: يؤثر الفساد الإداري على عدة ظواهر اقتصادية، منها على سبيل المثال:**

– القطاع الضريبي والجمركي: حيث تذهب كبير من المبالغ إلى المسؤولين الفاسدين من خلال التهرب الضريبي والجمركي، وهذا يؤثر سلبًا على اقتصاديات الدول، مما يؤدي إلى عرقلة عملية التنمية (الجمل، ص٥٢٦، ٢٠١٤).

"وعن آثار الفساد" قال تعالى: **{وَابْتَغِ فِيمَا آتَاكَ اللَّهُ الدَّارَ الْآخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَا أَحْسَنَ اللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ الْفَسَادَ فِي الْأَرْضِ ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ الْمُفْسِدِينَ}** (القصص:٧٧)(ورد في مصباح الشريعة قول للإمام الصادق(عليه السلام) فساد الظاهر من فساد الباطن ومن أصلح الله سريرته أصلح الله علانيته ومن خان الله في السر هتك الله سرَه في العلانية وأعظم الفساد أن يرضى العبد بالغفلة عن الله تعالى والفساد هذا يتولد من طول الإنسان وحرصه والكبر كما أخبر الله تعالى في قصة قارون في قوله تعالى (ولا تبغ الفساد في الأرض إنَ الله لا يحب المفسدين) وقد اتصف قارون بهذه الخصال واعتقد بها وصنعها لحبه الدنيا ومتابعة النفس وهواها وشهواتها وموافقته واتباعه للشيطان بكل خطواته، وكل ذلك مجتمع تحت الغفلة عن الله ونسيان منه"[٣]

**الفصل الثاني:**

**تجارب عالمية لمحاربة الفساد الإداري والمالي**

تمكنت كثير من الدول العالمية من التغلب على الفساد الإداري والمالي الذي انتشر في كافة مرافقها الإدارية، ونستعرض فيما يلي بعض التجارب العالمية للدول في هذا المجال، منها ما يلي:

١. **تجربة الإمارات العربية المتحدة لمكافحة الفساد باستخدام الحوكمة الرقمية:** تعد تجربة الإمارات العربية المتحدة الأولى على مستوى الدول العربية في مجال استخدام الحوكمة الرقمية للتخلص من الفساد في مؤسساتها المختلفة، وخاصة فساد القيادات الوظيفية وفساد قطاع الأعمال المتمثل في فساد موظفي الشركات والدولة وفساد الأفراد العاديين، ويمكن إجمال أهم ملامح التجربة الإماراتية في مكافحة الفساد في الآتي (الشحي، ص١٢٨٦، ٢٠٢٠).

---

٣) مفهوم الفساد في القرآن الكريم، (ص:٤٦) د. محمد عباس نعمان الجبوري، مرجع سابق

– إنشاء هيئة وطنية للشفافية ومكافحة الفساد سنة ٢٠١١م، التي عنيت بضبط حالات التلبس في الفساد الإداري من خلال مراقبة الأداء الوظيفي، وكذلك إصدار مجموعة من القوانين مثل قانون مكافحة الفساد وقانون محاربة غسيل الأموال وقانون دعم الشفافية وقانون براءة الذمم وقانون حماية المبلغين عن الفساد وغيرها.

– وضعت استراتيجية متكاملة العناصر للحد من الفساد وطرائق التخلص منه، بدءًا من المواطن العادي إلى أعلى مركز وظيفي في الدولة، وكذلك وضع أنظمة ضابطة مثل نظام النجوم العالمي.

– وضع أسس ومعايير محاسبية ومالية دقيقة، مثل المحاسبة الرأسية والأفقية والتدقيق المالي ودراسات الجدوى وغيرها، وإنشاء جهاز أبو ظبي للمحاسبة بموجب قانون أبو ظبي لسنة ٢٠١٤م، والذي يعنى بمراقبة النفقات والإيرادات في الدوائر الحكومية.

– وضع مواثيق الشرف التي تحتوي على المعايير الأخلاقية، ويلتزم بها الموظفون في قطاعات العمل المختلفة، مثل ميثاق الولاء والقسم وميثاق التبليغ عن حالات الفساد وغيرها.

– تخصيص جوائز "جوائز مكافحة الفساد" لكل من يدلي بأي عملية من عمليات الفساد.

– تشكيل فرق شرطية، تتمثل في قوات الأمن الإماراتية معنية بقضايا الفساد.

– إنشاء مركز دبي للأمن الاقتصادي، ويركز على محاربة الفساد مثل الاحتيال والنصب والرشوة والاختلاس وغسيل الأموال وتمويل الإرهاب.

٢. **التجربة السنغافورية:** تعتبر تجربة سنغافورة من التجارب العالمية الناجحة في مكافحة الفساد، ومن الخطوات العملية التي قامت بها في هذا المجال (شرفي، ص١٧١، ٢٠١٨):

–التقليل من القوانين والقواعد والإجراءات، وتبسيطها بحيث لا يسمح لأي شخص الخروج عليها أو خرقها.

– قامت برفع أجور الموظفين العموميين؛ حتى لا يلجؤوا إلى الفساد، ويعتبر راتب الوزير السنغافوري أعلى راتب وزير في العالم، وأي محاولة فساد ستحرمه من راتبه ووظيفته، فضلًا عن عدم حصوله على أية وظيفة أخرى.

– استخدام التكنولوجيا الحديثة المتطورة: حيث تعتمد سنغافورة على التكنولوجيا لتعزيز الشفافية ومكافحة الفساد، مثل استخدام الحوسبة السحابية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي لتحسين العمليات الحكومية وتقديم الخدمات بشكل فعال وشفاف.

– الاعتماد على وسائل الإعلام الإلكترونية الحديثة، كالإنترنيت والخدمات الإلكترونية الصوتية والشبكة العنكبوتية الويب والشبكة العنكبوتية للهواتف المحمولة الويب.

– الاعتماد على الحكومة الإلكترونية: وتتمثل ايجابياتها في سرعة أداء الخدمات للعملاء بجودة عالية ونقل الوثائق إلكترونيًا وتقليل التكلفة نتيجة تبسيط الإجراءات وتقليل المعاملات وخفض وقت الأداء وتقليل الحاجة إلى العاملين خاصة في التعاملات الورقية والتقييم المستمر للعاملين وتنمية نظام متطور لمعرفة المقصرين ومحاسبتهم.

٣. **التجربة الأمريكية:** قامت أمريكا بتجربة فريدة من نوعها لمحاربة الفساد والتصدي لمحاولاته وتجريم الفاسدين، وفيما يلي أهم ملامح هذه التجربة (غيدان، ص٤٩، ٢٠٠٩):

– تطبيق مبادرة إبداعية بعنوان "من أين لك هذا؟": حيث شكلت أمريكا لجان المحاسبة لكل من يثبت لديه تجاوزات وظيفية أو زيادة غير معقولة في أرصدته المالية، وحاسبته على ذلك، وقدمت كل من هو متورط في نهب المال العام إلى لجان القضاء الأمريكية العليا.

– إدخال قانون مكافحة الفساد إلى الساحة الدولية ضمن نطاق العولمة بعد إساءة استعمال السلطة، وبموجب هذا القانون تمت محاسبة الشركات التي ترشي موظفي الدولة لتسهيل خدماتها والإساءة إلى القانون العام، وهو قانون فعال لدرجة أن الشركات الأمريكية أصبحت تضمن عقودها بنودًا تنص على أنها لا تخالف القانون.

– عقد معاهدة "OECD" التي تحارب الرشوة في الهيئات الحكومية ضمن نطاق التعامل بالتجارة الدولية، وقد جرّم المؤتمر أشكال الرشاوى المدفوعة للمسؤولين، وكذلك ألزم المؤتمر جميع الدول الأعضاء باتخاذ إجراءات مشددة نحو محاكمة أية شركة أمريكية وطنية تقدم رشاوي إلى شركات في دول أخرى

**الفصل الثالث:**

**الخطة الاستراتيجية المقترحة لمواجهة الفساد الإداري**

أولًا: مقدمة الخطة: **هذه الخطة المبنية على المبادئ الشرعية والأخلاقية، تستمد إلهامها وتوجيهاتها من خطبة النصر التي ألقيت ممتزجة بالتكليف الشرعي وممثلة للمرجعية الدينية العليا في كربلاء المقدسة، حيث تحدث عن ضرورة مكافحة الفساد وتعزيز الشفافية في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتأتي هذه الخطة كإطار شامل يحدد آليات تنفيذها، ودور المواطن وسلطات الدولة وأجهزتها الرقابية، بالإضافة إلى دور القوى الحية في المجتمع من الفعاليات الدينية والثقافية والعلمية والنقابية والمجتمعية والعشائرية والقطاع الخاص والناشطين والإعلاميين. وتسعى هذه الخطة لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية من خلال تحديد دور هيئة النزاهة الاتحادية وتعزيز قدراتها في محاربة الفساد وتعزيز الشفافية والمساءلة في كافة المجالات الحكومية والمجتمعية ففي الحديث الشريف** "حدَّثَنَا قُتَيْبَةُ بْنُ سَعِيدٍ. حَدَّثَنَا لَيْثُ بْنُ سَعْدٍ، عَنْ عُقَيْلٍ، عَنِ الزُّهْرِيِّ. قَالَ: أَخْبَرَنِي عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عتبة ابن مَسْعُودٍ، عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ؛ قَالَ: لَمَّا تُوُفِّيَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَاسْتُخْلِفَ أَبُو بَكْرٍ بَعْدَهُ، وَكَفَرَ مَنْ كَفَرَ مِنَ الْعَرَبِ، قَالَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ لِأَبِي بَكْرٍ: كَيْفَ تُقَاتِلُ النَّاسَ، وَقَدْ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "أُمِرْتُ أَنْ أُقَاتِلَ الناس حتى يقولوا: لا إله إلا الله.. فَمَنْ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ فَقَدْ عَصَمَ مِنِّي مَالَهُ وَنَفْسَهُ إِلَّا بِحَقِّهِ. وَحِسَابُهُ على الله". فقال أبو بكر: والله! لأقتلن مَنْ فَرَّقَ بَيْنَ الصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ فَإِنَّ الزَّكَاةَ حَقُّ الْمَالِ. وَاللَّهِ! لَوْ مَنَعُونِي عِقَالًا كَانُوا يُؤَدُّونَهُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَقَاتَلْتُهُمْ عَلَى مَنْعِهِ. فَقَالَ عُمَرُ بْنُ الخطاب: فو الله! ما هو إلا رَأَيْتُ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ قَدْ شَرَحَ صَدْرَ أبي بكر للقتال. فعرفت أنه الحق." (٤)

إن تحقيق أهداف هذه الخطة يتطلب تضافر جهود الجميع وتكامل الأدوار، والتزامًا حقيقيًا بالقيم الأخلاقية والمبادئ الشرعية التي تعتبر أساسًا لبناء مجتمع مزدهر ومنظم ومنصف لتنفيذ البنود التالية.

٤) رواه مسلم في صحيحه (٥١/١) كتاب الإيمان، باب الأمر بقتال الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله محمد رسول الله ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة، يؤمنوا بجميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم، وأن من فعل ذلك عصم نفسه وماله إلا بحقها، ووكلت سريرته إلى الله تعالى وقتال من منع الزكاة أو غيرها من حقوق، مرجع سابق.

**١ – استقلالية السلطة القضائية العراقية ودورها في مكافحة الفساد:**

ويتم تحقيق ذلك من خلال الإجراءات الآتية:

**أ. تعزيز مبدأ استقلالية القضاء من خلال إصلاحات قانونية:**

تعرض المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني في فتواه التي جاءت كمنطلق للحرب الشعبية ضد تنظيم داعش الإرهابي، حيث أشار إلى أن تحمل السلطة القضائية مسؤولية كبيرة في مكافحة الفساد الإداري والقضائي والقيام بملاحقة الفاسدين، ومن التطبيقات التي تشير إلى ذلك تعزيز استقلالية القضاء، حيث يجب الحد من التدخلات السياسية في الأعمال القضائية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال دعم حماية القضاة من الناحية القانونية بسن قوانين تضمن تعيينهم وترقيتهم بناء على الكفاءة والنزاهة دون أي تدخلات سياسية (خطبة الصافي،ص١، ٢٠١٩)، بالإضافة إلى أن السيد السيستاني أكد أن المحاكم العراقية النزيهة البعيدة عن الفساد هي "وحدها التي يحق لها وحدها محاسبة المقصرين أيًا كانوا، كما صدرت عدة قوانين بعده قضت على الفساد في المجالات كافة وخاصة في القضاء مثل: قانون تعزيز استقلالية القضاء الذي تضمن منع التدخلات السياسية في العمل القضائي، كما طالب المختصين الشرفاء بتشديد العقوبات على المسؤولين في السلك القضائي الذين تورطوا في الفساد، وكذلك شدد على تعزيز شفافية العمل القضائي من خلال وضع قوانين تطالب بنشر محاكمات الفاسدين والإفصاح عن نتائج التحقيقات بشكل عام لضمان شفافية العمل القضائي (عبيد،ص١٧٤، ٢٠٢٠).وقد حمّل السيد السيستاني القضاء مسؤولية انتشار الفساد الإداري في المؤسسات القضائية العراقية حتى قبيل إعلانه للجهاد ضد داعش، وهذا وجد صدى كبيرًا لدى العراقيين الذين خرجوا في مظاهرات في ساحة التحرير ببغداد مطالبين بإحالة القضاة الفاسدين وإحالتهم إلى التحقيق من خلال تشكيل لجان تحقيق سقوط الموصل في داعش سنة ٢٠١٤م، ومحاسبة رئيس مجلس القضاء في العراق، كما جددت المرجعة الدينية للسيد علي السيستاني ضرورة العمل على إصلاح الجهاز القضائي للقيام بمهمته على الوجه الصحيح، بقوله: "لا نريد الاستغراق في بيان أوجه الفساد والتقصير في عمل الجهاز القضائي المهم خلال السنوات الماضية، ولكننا نشير إلى أن ما يلاحظ من تكاثر الفاسدين من لصوص المال العام وعصابات الخطف والابتزاز وشيوع ثقافة الرشاوى في كافة مفاصل الدولة والمجتمع " (الشريفي، فارس ومصطفى، حمزة،ص١٣٤، ٢٠١٥).

كما أكدت المرجعية أن "الخطوات الإصلاحية يجب أن تتم وفق الإجراءات القانونية التي تتخذ بحق المتسببين في الفساد القضائي، وذلك حتى لا يبقى لهم ذريعة أو فرصة للتقدم بشكاوى إلى المحاكم لإبطالها بذريعة مخالفتها للخطوات الإصلاحية، مما ستطلب تعديلات قانونية أو سن تشريعات لقوانين جديدة، ومن الضروري أن تقوم الحكومة العراقية بتقديم مشاريع لهذا الغرض إلى البرلمان؛ ليتم إقرارها، فلا يبقى منفذ إلى التراجع عنها لاحقًا" (الشريفي، فارس ومصطفى، حمزة، ص١٣٦،ص٦١٣، ٢٠١٥).

وفي ذلك يقول الله تعالى:" **{إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَن تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ۚ إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ سَمِيعًا بَصِيرًا}** النساء: ٥٨

ب. **تدريب وتطوير قدرات القضاة وتوفير الموارد اللازمة لهم:**

نحتاج مكافحة الفساد إلى تهيئة العاملين في الدولة من القضاة، وذلك من خلال وضع الشخص المناسب في المكان المناسب بناء على الكفاءة والأداء الوظيفي المتميز، والعمل على تدريبهم على الأخلاق المهنية وتعزيز مهاراتهم في الفحص الدقيق للحالات المشبوهة، بالإضافة إلى توفير الموارد اللازمة لهم، مثل الدعم الفني والبنية التحتية ووضع

تشريعات قضائية واضحة ومحددة تمكنهم من تحقيق العدالة وتقوية ثقة المواطنين بالنظام القضائي (الديكان، ص٦٧٦، ٢٠٢٠).

**ج. تحسين آليات محاسبة المفسدين وتشديد العقوبات في قضايا الفساد في العراق:**

ذكر السيد علي السيستاني جملة من آليات محاسبة المفسدين، ومنها (عبيد، ص١٩٦، ٢٠٢٠):

١. دعا الحكومة العراقية إلى تجنب الوقوع في شرك الفتنة الطائفية والعرقية، ودعاها إلى تجاوز خلافاتها وعدم ممارسة مهامها ومسؤولياتها على أسس طائفة أو عرقية؛ حتى يتمكن العراقيون من استحواذ السيطرة والسيادة الكاملة على وحدة أراضيهم.

٢. دعا الشعب العراقي إلى نبذ العنف والكراهية والتخلص من مظاهر الفساد المالي والإداري ورفض التعامل مع الرشاوى والمحسوبية.

٣. أصدر فتوى تحرم نهب ممتلكات الدولة والوزارات والدوائر الحكومية، ودعا إلى المحافظة عليها بهدف إعادتها في الوقت المناسب (عبد الرازق، ص٢١١، ٢٠١٠). فالله تعالى يقول: **{وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمۡرَ ٱلۡمُسۡرِفِينَ ﴿١٥١﴾ ٱلَّذِينَ يُفۡسِدُونَ فِي ٱلۡأَرۡضِ وَلَا يُصۡلِحُونَ}** الشعراء: ١٥١-١٥٢

**٢- تعزيز الشفافية والتواصل مع المجتمع المدني لضمان مراقبة عمل القضاء وتقديم التقارير حول أدائه:**

قام المرجع الديني الأعلى السيد علي السيستاني بسلسلة إجراءات عملية بهدف تعزيز مبدأ الشفافية والتواصل مع المجتمع العراقي لضمان مراقبة عمل القضاء، وذلك من خلال:

أ. العمل على توعية أبناء الشعب العراقي بمدى انتشار وتغلغل الفساد في أجهزة القضاء العراقية وضرورة التصدي له عن طريق حملات التوعية والتثقيف في وسائل الإعلام والمدارس، كما كان للمساجد العراقية المنتشرة في ربوع العراق دور كبير في الدعوة إلى محاربة الفساد من خلال الخطب الدينية التي تعقد باستمرار، كالخطبة الثانية التي ألقاها فضيلة العلامة السيد أحمد الصافي (خطبة الصافي، ص٢٣، ٢٠١٩).

ب. العمل على تشجيع العراقيين على الإبلاغ عن محاولات الفساد خاصة الفساد القضائي ودعم الجهود المبذولة لمكافحته وتخصيص الحوافز والمشجعات المالية والدعم المعنوي لكل من يدلي بأي محاولة من محاولات التعامل بالرشاوى أو المحسوبية أو الواسطة أو غيرها (عبيد، ص١٩٥، ٢٠٢٠).

**٣- الدعوة لإجراء انتخابات نزيهة كحل لمشاكل الفساد:**

كان السيد السيستاني أحد رجالات الإصلاح في العراق، حيث كان له رأي واضح وصريح من إجراء الانتخابات، وتتلخص دعوته في النقاط الآتية (عبيد، ص١٩٨، ٢٠٢٠):

أ. أكد أنه لا يؤيد جهة معينة دون أخرى، ودعا إلى انتخاب الأصلح والأنزه، وكان لأول مرة في تاريخ المرجعية دعا السيستاني إلى قيام دولة مدنية.

ب. كما بيّن بشكل واضح أن الإخفاقات التي رافقت التجارب الماضية نتيجة سوء استغلال السلطة من قبل كثير ممن انتخبوا أو تسنموا المناصب العليا في الحكومة ومساهمتهم في نشر الفساد وتضييع المال العام بصورة غير مسبوقة وتمييز أنفسهم برواتب ومخصصات كبيرة وفشلهم في أداء واجباتهم لخدمة الشعب العراقي وتوفير الحياة الكريمة لأبنائه.

ج. يرى أن الانتخابات العراقية هي حق مكفول لكل مواطن عراقي، تتوافر فيه الشروط القانونية، كالأهلية والمسؤولية ومراعاة المصلحة العليا للشعب، وليس هناك ما يجبره على ممارسة حق الانتخاب إلا إذا كان مقتنعًا به.

د. تخلي العراقي عن مشاركته في الانتخابات يعني تخليه عن ممارسة حقه الانتخابي، وهذا يمنح فرصة إضافية للآخرين في فوز منتخبيهم بالمقاعد البرلمانية، وقد يكونون بعيدين عن تطلعاته لأهله ووطنه.

**٤- الفصل بين السلطات الثلاث لتعزيز النزاهة ومحاربة الفساد:**

يمكن مكافحة الفساد من خلال الفصل بين السطات الثلاث "التشريعية والتنفيذية والقضائية"، ويتم ذلك من خلال الإجراءات الآتية:

أ. تشريع وتطبيق قوانين تضمن فصل متوازن بين السلطات: يقصد بالفصل بين السلطات توزيع الاختصاص على كل واحدة، بحيث لا تتعدى الواحدة على الأخرى، مما يحقق نوعًا من التوازن بينها، وذلك من خلال تشريع القوانين التي تضمن هذا التوازن، ومن أمثلتها قوانين خاصة بالحفاظ على الحريات ومنع الاستبداد وقوانين خاصة بتحقيق شرعية الدولة وقوانين خاصة بإتقان الوظائف الحكومية وتجنبها للفساد (الربيعي، ص٣٥، ٢٠٢٣).

ب. إنشاء آليات للرقابة والمساءلة على أعمال الحكومة العراقية: ينبغي وضع آليات للرقابة والمساءلة على أعمال الحكومة العراقية ضمن خطة منظمة ومدروسة، بما لا يؤثر على سير العمل، ومن أمثلة الآليات: الإشراف على أداء العاملين من مستويات إدارية عليا واتباع نظام المتابعة للسجلات والمستندات بحيث يمكن التعرف بسهولة على المفقود منها وتقليل فرص التلاعب والاختلاس في وصول القبض والصكوك والفصل بين الوظائف المتعارضة مثل التسجيل والحيازة والتفويض، وتشكيل لجان جرد الموجودات الثابتة، وكذلك تشكيل لجان لمتابعة الإيرادات والنفقات المالية التي تتعلق بمختلف الأعمال الإدارية (التميمي وهداب،ص٦٣، ٢٠١٨).

**ج.** تطبيق مادة ١٢١ من الدستور العراقي بشكل صارم: تنص المادة (١٢١) من الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥ على أن: "السلطة التشريعية تقوم بالتشريع وتحقيق الرقابة على السلطة التنفيذية، والسلطة التنفيذية تقوم بتنفيذ القوانين وتسيير شؤون الدولة، والسلطة القضائية تقوم بالقضاء والحفاظ على الدستور والقوانين والنظام العام" (الدستور العراقي، لسنة ٢٠٠٥م).

لتعزيز حرية الصحافة والإعلام العراقية، وفي الفساد الإداري: أوضح (غيدان، ص٤٩، ٢٠٠٩) الدور الكبير الذي تلعبه الصحافة ووسائل الإعلام العراقية في الكشف عن الفساد والتعريض بالمفسدين في هياكل الدولة المختلفة، ومن أهم الإجراءات في هذا المجال توظيف وسائل الإعلام كسلطة رابعة، والتي تظهر حرية الرأي والتعبير عن حالات الفساد الإداري والمالي من خلال استضافة عينات مختلفة من الرؤساء والمرؤسين والمواطنين لإجراء حوارات هادفة.

**٥- تعزيز دور منظمات المجتمع المدني العراقية في مكافحة الفساد:**

يمكن تعزيز دور منظمات المجتمع المدني العراقية من خلال توظيف مجموعة خطوات ناجحة للحد من الفساد بأجهزة الدولة العراقية، ومن هذه الخطوات (غيدان، ص٤٨، ٢٠٠٩):

أ- وضع آلية عمل مشترك بين المؤسسات المعنية بمكافحة الفساد وبين المجتمع المدني.

ب- إشراك مؤسسات المجتمع المدني في دراسة ظاهرة الفساد في العراق ووضع ضوابط منظمة للحد من انتشاره.

ج- التبليغ من قبل مؤسسات المجتمع المدني عن حالات الفساد الإداري والمالي التي تتكشف لدى الموطنين وإبلاغ هيئة مكافحة الفساد بذلك عبر موقعها الإلكترونية.

د- عقد لقاءات وندوات تثقيفية حول خطورة انتشار الفساد الإداري في مناحي العمل في كافة المؤسسات الحكومية، وذلك باستضافة شخصيات اعتبارية خبيرة في هذا المجال.

هـ- وضع الخطط التنفيذية والتشغيلية من قبل الغرف التجارية والصناعية لتوعية التجار ورجال الأعمال والصناع وأصحاب المهن بخطورة التعامل في المجالات المختلفة للأعمال التي تقرب من الفساد وتزويدهم بلوائح العقوبات المترتبة على ذلك.

**٦- إصلاح النظام الضريبي العراقي كآلية لمواجهة الفساد:**

عملت الحكومة العراقية على إصلاح النظام الضريبي من خلال وضع عدة ضوابط تساعد على التخلص من الفساد الذي لحق به، ومن تلك الخطوات الإيجابية (رايم، ص٤٨، ٢٠١٧):

أ- وضع مبادئ ضريبية جديدة، مثل مبدأ "لا ضريبة بدون تمثيل"، أي عدم فرض ضرائب جديدة إلا من خلال القانون.

ب- صلاحية فرض الضرائب تحددها اللجان المختصة بالضرائب، وليست خاضعة لإرادة الأفراد أو الجماعات.

ج- إيرادات الضرائب لا تكون إلا لأغراض المصلحة العامة، وليست لأغراض شخصية ومصالح فردية.

د- ينبثق عن الإصلاح الضريبي قوانين ضريبية مستقرة قدر الإمكان.

هـ- وضع عقوبات مشددة على الأشخاص الذين يمارسون التهرب الضريبي.

و- تنفيذ حملات توعية للمواطنين وخاصة التجار حول أهمية الوعي الضريبي وكيفية التعامل مع الضرائب والتخليص الجمركي وتجنب التهرب الضريبي، بهدف تجنب ممارسة الفساد المترتب على التجارة، هذا بالإضافة إلى فرض عقوبات رادعة للذين يتعاملون بالتهرب الضريبي (علي، ص١٠١٨، ٢٠٢٢).

**٧- تحسين نظام الموازنة العراقي للحد من الفساد:**

تم تحسين نظام الموازنة العراقي كوسيلة للحد من خطورة الفساد من خلال الخطوات العملية الآتية (البنا وآخرون، ص٢٥، ٢٠٢٠):

أ- إعداد موازنة عامة بالاعتماد على طرق حديثة كموازنة البرامج والأداء لما تحدثه من إيجابيات على مستوى الدولة والأفراد، ومن ذلك إدخال نظم محاسبية ومالية جديدة تعتمد على النظم الإحصائية الدقيقة وتجنب الاعتماد على التحليلات الشخصية التي تلعب فيها الآراء الفردية دورًا كبيرًا، مما يقلل من مصداقيتها.

ب- إنشاء ديوان خاص بالرقابة على الأموال التي تجبى من المشاريع والإيرادات المختلفة.

ج- تشكيل لجان مراقبة ومتابعة بهدف الحد من تجاوزات الأفراد وتزويدهم بمختلف التعليمات الإدارية التي تضبط أمور التجارة وكيفية التعامل معها.

د- تطوير الموازنة العامة في العراق يكون من خلال تحديد الممارسات القانونية المعمول بها وضبط السجلات وإعداد التقارير عن سير العمل ورفعها إلى جهات الاختصاص للمتابعة والتغذية الراجعة وتعديل النظام المحاسبي الحكومي بإدخال بنود جديدة أو حذف ما هو غير مناسب، ووضع تشريعات وقوانين لمحاسبة المقصرين أو المخالفين للتعليمات الإدارية.

**٨- تحسين وتطوير نظام مكافحة غسيل الأموال في العراق:**

قام العراق باتخاذ عدة خطوات عملية للتخلص من الفساد الذي ينتج عن غسيل الأموال، ويمكن الاستدلال على ذلك بما يأتي (علي، ص٦٧، ٢٠١٦):

أ- منع تجارة السلع والخدمات غير المشروعة وفقًا للقانون العراقي، مثل الاتجار بالمخدرات.

ب- منع الأموال التي تأتي عن طريق الرشاوى والجرائم المرتبطة بها.

ج- عدم استقبال الأموال الواردة من الخارج ذات العلاقة بجرائم السرقة والاختلاس والنصب والاحتيال.

د- منع التعامل مع الأموال المزيفة التي تأتي من الخارج أو بأيدي عبثية من الداخل.

هـ- منع الظواهر السلبية، مثل ابتزاز الأموال والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وذلك من خلال تأمين الحدود العراقية وضبطها بإجراءات قانونية مشددة، لا يتم وفقها دخول وخروج الأفراد إلا بعد إخضاعهم لتفتيش دقيق جدًا.

و- تشكيل فرق عراقية وطنية لمنع التعامل مع حالات غسيل الأموال وضبط المخالفين وتقديمهم للجهات الاختصاصية.

ز- متابعة البنك المركزي العراقي صحة وسلامة البيانات المتعلقة بالأمور المالية وتزويد هيئة الرقابة بالتقارير التي تحتوي على حالات التزوير والاختلاس والنصب والاحتيال.

**٩- مكافحة تهريب النفط العراقي كآلية للحد من الفساد:**

عملت الحكومة العراقية لمكافحة الفساد في مجال النفط على تعيين العناصر الأمنية والفنية في دائرة مكافحة تهريب النفط بالعراق، وذلك للتعامل مع التقنيات الحديثة للكشف عن حالات التهريب ومنعها بكافة الوسائل والطرق القانونية، وكذلك وضع برامج تدريب مخصصة حول كيفية استخدام الأجهزة التقنية الحديثة التي تكشف عن تهريب النفط وطرق التعامل المختلفة، بالإضافة إلى تنظيم وتنفيذ جلسات وندوات تدريبية منظمة للعناصر الأمنية والفنية وخاصة الشرطة بهدف تعريفهم بمدى خطورة الفساد الناجم عن تهريب النفط من العراق والحصول على أموال غير مشروعة، وكذلك عملت الحكومة العراقية على التعاون المثمر مع الجهات المعنية لضمان توفير الدعم اللوجستي الكافي والاستفادة من ذوي الخبرة لتقديم المعلومات والمهارات اللازمة والعمل على تطويرها باستمرار، هذا بالإضافة إلى تعزيز الوعي العام من خلال التواصل المثمر مع الجمهور لتوعيتهم بأهمية حماية موارد وحقول النفط وتبني الوعي بخطورة أضرار التهريب على الاقتصاد العراقي والبيئة العراقية، مما يعمل على استنزافهما (جياد،ص٨٨، ٢٠٢٤).

وكذلك قامت الحكومة العراقية بعمليات إزالة للموانئ والمراسي غير الرسمية لتهريب النفط العراقي وتوفير الحماية القانونية من خلال أجهزة الشرطة للتخلص من هذه الظاهرة التي جعلت المواطنين يتزايدون في الإقبال عليها، مما يشكل خطورة كبيرة على اقتصاد الدولة (الجمل، ص٥٢٦، ٢٠١٤).

ومن المحاولات الناجحة التي بذلتها الحكومة العراقية لمنع الفساد المستشري في قطاع النفط توفير التجهيزات والتقنيات لمراقبة الحكومة العراقية بعمليات إزالة للموانئ والمراسي غير الرسمية لتهريب النفط العراقي، ومن أمثلة ذلك وضع كاميرات لتصوير كل من يحاول العبث في هذه الخطوط، واستخدام السيارات الحوضية بدلًا من النقل غير المشروع بالمراكب البدائية، وتستعمل هذه السيارات لنقل النفط ومنتجاته في الداخل والخارج، ومن أمثلة ذلك نقل النفط بواسطتها من حقل الإنتاج إلى المصافي المحلية "بازيان"، وتقدر أعداد السيارات الحوضية التي تنقل النفط في اليوم الواحد بحوالي (٣٧٤٥) سيارة في قطاع نقل النفط بإقليم كردستان العراقي والتي تنقل حوالي (١١٦) ألف برميل يوميًا، بالإضافة إلى

تعزيز التعاون بين العراق والدول المجاورة بهدف استقبال ما يرد إليها من نفط ووضع أنظمة مراقبة حدودية مثلًا بين العراق وتركيا لضمان التغلب على دخول غير الشرعيين وإخضاع المتنفلين إلى الرقابة والتفتيش الإلكتروني الدقيق (علي وآخرون،ص١٠٣، ٢٠١٨).

**١٠- إصلاح المؤسسات الحكومية في العراق:**

قامت الحكومة العراقية بإجراء إصلاحات داخلية في منظومة العمل المؤسسي، وذلك من خلال تعديل بعض القوانين والتشريعات، مثل قانون التعيينات الذي كان يعتمد على الأقدمية بحيث أصبح التعديل مرتبطًا بالخبرات والممارسات والمبادرات الإبداعية، وكذلك تفعيل دور مجلس مكافحة الفساد وتولي رئيس الوزراء رئاسته، وتفعيل دور المؤسسات الرقابية كهيئة النزاهة الوطنية التي تكشف محالات الزيف والخدع والتضليل، وإعادة النظر في مكاتب المفتشين العموميين والتركيز على المهام الأساسية لمكاتبهم، وفتح ملفات الفساد السابقة تحت رعاية لجنة مختصة من المحققين للتحقيق فيها ومحاكمة المفسدين، ومن الأمثلة العملية الواضحة في مجال إصلاح الترهل المؤسسي ما قام به رئيس الوزراء سنة ٢٠٠٣ من إصدار قرار رئاسي حسب المادة (٧٨) من الدستور العراقي الذي يقضي بتقليص عدد أعضاء المجلس الوزاري من (٣٣) عضوًا إلى (٢٢) عضوًا، كما أعفى (١٢٣) وكيلًا ومديرًا من وكلاء الوزارات ومدراء عاميين، ومن الإصلاحات أيضًا توفير ما يقارب من (٣,٥) مليون وحدة سكنية عام ٢٠٠٣م، بهدف استيعاب الفقراء والمحتاجين من المواطنين العراقيين بما يضمن حل أزمة السكن (ريبوار،ص٣٢١، ٢٠٢٣).

**١١- تعزيز الحوكمة الإدارية لمكافحة الفساد:**

أولت الحكومة العراقية رعاية خاصة لآلية الحوكمة الإدارية للتغلب على الفساد المستشري في القطاعات الحكومية، ويقصد بالحوكمة "خطة عمل الدولة والتي من خلالها تمارس سلطاتها، وتراعي فيها المصلحة العامة والفردية في الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية من خلال مراعاة قيم المشاركة والمحاسبة والشفافية وصولًا إلى تنمية إدارية على كافة الأصعدة" (باصم، ص٥٥٣، ٢٠١٩).ومن أمثلة تطبيق الحوكمة في مكافحة الفساد الإداري الاعتماد (باصم، ص٥٥٤، ٢٠١٩):

**أ. المشاركة:** وهي أن يتاح لجميع أفراد المجتمع في صنع واتخاذ القرارات الإدارية والتنظيمية وضمان حرية التعبير وحق المشاركة في صياغة اللوائح والأنظمة والقوانين.

**ب. الشفافية:** وتعني التزام الأجهزة الحكومية بنشر المعلومات الخاصة بها بطريقة منظمة؛ حتى يسهل متابعتها ومراقبة أدائها.

**ج. الرقابة والمساءلة والمحاسبة:** وهي تعد من أهم مؤشرات الحوكمة، حيث لا قيمة للشفافية إن لم تتم محاسبة المقصرين أو المفسدين، فالرقابة تتمثل في أن تشكل الدولة أجهزة رقابة داخل كل مؤسسة، مهمتها مراقبة أفعال وسلوكيات جميع العاملين من أعلى المستويات الإدارية إلى أدناها، ثم مساءلة الذين تحصلوا على مبالغ مالية كبيرة، وتطبيق الشعار الآتي عليهم: "من أين لك هذا؟"، وكذلك مساءلة العاملين الذين توصلوا إلى أعلى المناصب الإدارية، وتطبيق الشعار الآتي عليهم: "كيف حصلتم على هذه المناصب؟"، وكذلك محاسبة المفسدين والمقصرين في أدائهم للأعمال الإدارية بطريقة حسنة ومرضية.

**د. العدالة الاجتماعية والمساواة:** وتتمثل في تكافؤ الفرص والمساواة بين الجميع وفقًا للقوانين واللوائح والتعليمات الإدارية المنظمة للأعمال المختلفة في المؤسسات.

**هـ. نظام قانوني فاعل:** تعتمد الحوكمة على وجود نظام قانوني فاعل وعادل، يساعد على تحقيق المساواة بين الأفراد.

**و. الرؤية الاستراتيجية:** تستند الحوكمة إلى وجود رؤية استراتيجية واضحة للعاملين في المؤسسات، وتعتمد هذه الرؤية على خطط واقعية طويلة المدى، وتهدف إلى تطوير مختلف مجالات العمل، كما تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة في القطاعين العام والخاص وتحقيق الرفاهية.

**ز. كفاءة وفاعلية الأداء:** وتعني الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتوظيف الإمكانات لتحقيق أقصى منفعة بأقل تكلفة، وكذلك إعادة تقييم الهياكل التنظيمية في المؤسسات العراقية لتعزيز المشاركة الخاصة والمجتمعية في إدارة المؤسسات، ومن أمثلة ذلك تفعيل الهيئة العامة بحيث تقوم بممارسة أدوارها المهنية كتعيين مدققين خارجيين لضبط الأعمال المالية والإدارية ومحاسبة مجلس الإدارة ومتابعة أعماله ومناقشة التقارير السنوية التي يعدها مجلس الإدارة، كما أنها تحدد أتعاب المدقق الخارجي لضمان استقلاليته (التميمي وهداب،ص٨٠، ٢٠١٨).

**١٢- تطوير أدلة شاملة لمواجهة الفساد في العراق:**

يعتبر إصدار أدلة شاملة لمواجهة الفساد في العراق من اختصاص هيئة مكافحة الفساد، ومن أمثلة الأدلة الشاملة دليل ضبط الجودة الذي يركز على ضمان الحصول على أفضل منتج عراقي وفقًا لمواصفات الجودة الشاملة، وكذلك من أمثلة الأدلة القيمة في هـ ذا المجال دليل مراقبة الأداء الذي يعمل على تتبع أعمال ومسؤوليات العاملين في كافة مجالات العمل (محمد،ص٣٩، ٢٠١٣)، وكذلك إعداد مواد تثقيفية وتوعوية مبسطة تشرح مفهوم الفساد وأنواعه وأساليبه، وهي من الممارسات الإيجابية التي قامت بها هيئة مكافحة الفساد بالعراق، حيث أصدرت عدة مطويات تثقيفية تتعلق بخطورة الفساد من حيث التعريف والظواهر والخطورة وكيفية التخلص منه، وقامت بتوزيعها على المواطنين، وكذلك التنسيق مع الأطراف المعنية لتقديم تجارب إبداعية لمكافحة الفساد (الفتلي،ص٦٩، ٢٠٠٩).

**١٣- بناء مجتمع عراقي خالٍ من الفساد:**

يعتبر بناء مجتمع عراقي خالٍ من الفساد الهدف الأسمى الذي تسعى الدولة العراقية إلى الوصول إليه، وقد قامت بإجراءات عملية لتحقيق هذا الهدف، ومنها: تنظيم حملات لتوعية الأطراف في مختلف المؤسسات بأهمية مكافحة الفساد وتشجيع المشاركة في اللجان المنعقدة على مستوى كل مؤسسة من المؤسسات، ومن الجهود المبذولة في هذا المجال بناء مجتمع خالٍ من الفساد في المجال التعليمي، وذلك من خلال إجراء تحسينات في وزارة التربية والتعليم العالي بالعراق بالتنسيق مع المجلس الأعلى لمكافحة الفساد، حيث قامت الوزارة بعقد سلسلة من الدورات التدريبية للعاملين في الجامعات العراقية والارتقاء بالبحث العلمي وتشجيع أعضاء التدريس بإنتاج أبحاث علمية جديدة، تعنى بمكافحة الفساد في القطاع التعليمي الأكاديمي وتقديم الوزارة خططها التشغيلية والاستراتيجية لكيفية التخلص من الفساد وإجراء التدريبات المكثفة ومراقبة أداء العاملين من حيث الجودة والكفاءة والانضباط الوظيفي والارتقاء بأدائهم، مما يعمل على تحسين مخرجات العملية التعليمية الجامعية (كاظم والفضل،ص١٠٣، ٢٠٢٠).

**١٤- تطوير الحكومة الإلكترونية العراقية لمواجهة الفساد:**

عملت الحكومة العراقية على إدخال التكنولوجيا في مجال التعاملات الوظيفية وربطها بشبكة الانترنيت، وهي خطوة ذات أهمية كبيرة لمكافحة الفساد، ومن ذلك استخدام النظام الإلكتروني في المعاملات الحكومية، حيث تم استخدام منصات إلكترونية تمكن المواطنين من إجراء المعاملات الحكومية عبر الوسائط الرقمية، مما قلل من فرص الفساد، وزاد من شفافية العمليات، كما تم استخدام نظام الرقابة الإلكترونية من خلال إنشاء نظام ساعد على رصد العمليات الحكومية، حيث سمح بتتبع كل نشاط ومعاملة إلكترونية وتحليلها بدقة، هذا بالإضافة إلى توفير التدريب والتوعية المناسبة للعاملين الحكوميين حول كيفية استخدام التكنولوجيا والأنظمة الإلكترونية بطريقة فاعلة وأخلاقية بعيدًا عن الاحتيال والخداع (كوزان،ص٩، ٢٠١٩).

**١٥- دعم الحملات الوطنية لمكافحة الفساد:**

قامت الحكومة العراقية بتنظيم ودعم الحملات الوطنية بدعم من المؤسسات الراعية لمكافحة الفساد، ومن الخطوات العملية في هذا المجال إطلاق حملة وطنية بعنوان "من أجل مجتمع عراقي خالٍ من الفساد" عبر وسائل الإعلام والتواصل الاجتماعي، وتنظيم فعاليات توعوية وتثقيفية حول أخطار الفساد وكيفية مكافحته، وتعزيز التعاون مع هيئة النزاهة، وتشجيع الشباب للمشاركة الفعّالة في الحملة من خلال تسجيل فيديوهات تعبيرية ونشرها عبر وسائل التواصل الاجتماعي (محمد، ص٣٩، ٢٠١٣).

**١٦- اعتماد مدونات السلوك ومواثيق الشرف:**

ومن الخطوات العملية التي قامت بها الحكومة العراقية لضمان تجنب الوقوع في الفساد في المؤسسات استخدام مدونات السلوك ومواثيق الشرف، حيث حددت للعاملين فيها مجموعة السلوكيات والقيم التي يجب مراعاتها أثناء أداء مهامهم ومسؤولياتهم الوظيفية والإدارية، كما عملت على إيجاد مواثيق الشرف في التعامل، وقد تم استخدام ذلك من خلال وضع "ميثاق القسم والشرف والانتماء المهني"، والمتمثل في أداء القسم والاستحلاف لجميع العاملين في القطاعات المختلفة بما يضمن تقوية الولاء المهني الوظيفي، وأكدت وجوب الالتزام به، وكل من يخالف ذلك سيتعرض للمساءلة القانونية التي تصل إلى عقوبة الفصل من الخدمة (محمد،ص٤٠، ٢٠١٣).

**١٧- استخدام تقارير الأداء لتحسين جودة الأداء لمكافحة الفساد:**

عملت الحكومة العراقية على توظيف تقارير الأداء الفردي بحيث يمكن تقييم أداء كل موظف على حدة، مما ضمن تشجيع العاملين على تحسين الأداء المهني، وكذلك إجراء تقييمات دورية باستخدام التقارير لقياس التقدم نحو أهداف مكافحة الفساد وتحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين مهني ووظيفي، بالإضافة إلى تطوير إجراءات جديدة قللت من فرص الفساد، وشجعت على الالتزام بالمعايير الأخلاقية (جاد، ص٥٨٥، ٢٠١٧).

**١٨- عقلنة الخطاب السياسي في العراق ودورها في مكافحة الفساد:**

استخدم الخطاب السياسي كأداة فاعلة في توجيه المواطنين نحو التميز في العمل والابتعاد عن محاولات الفساد، ومن أمثلة ذلك إبراز الرسالة الدعوية التي تتضمن المضامين الوطنية لمدى خطورة الفساد، وذلك بالاعتماد على توظيف الدين، وكلما حمل الخطاب السياسي العبارات الوصفية ذات التأثير القوي المحملة بالمعاني المتعلقة بتجنب الفساد، كان تأثيرها في المواطنين أقوى، وكذلك يعتمد الخطاب السياسي على قوة الإقناع باستخدام أمثلة ووقائع سياسية وتاريخية، كما يعمل الخطاب السياسي على كسب ثقة المواطنين (محمد وشاكر،ص١٤٨، ٢٠٢٠).

وتتعرض الخطابات السياسية للفساد، فتعمل على الكشف عنه وفضح مكامنه والتحذير منه؛ بهدف تنبيه المواطنين إلى مدى خطورته وتجنبه، وهذا يقلل من تعامل المواطنين بصفة عامة والمسؤولين في مختلف المؤسسات بصورة خاصة (محمد، ص٤٠، ٢٠١٣). وفي الختام نذكر بقوله تعالى: **{إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَن يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُم مِّنْ خِلَافٍ أَوْ يُنفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ۚ ذَٰلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا ۖ وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ}** (المائدة: ٣٣

ومن المهم تعزيز الخطاب الديني: يقول الله تعالى: **{وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَاطِلًا ذَلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ كَفَرُواْ مِنَ ٱلنَّارِ * أَمْ نَجْعَلُ ٱلَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّالِحَاتِ كَٱلْمُفْسِدِينَ فِي ٱلأَرْضِ أَمْ نَجْعَلُ ٱلْمُتَّقِينَ كَٱلْفُجَّارِ}** ص: ٢٧-٢٨

**الخاتمة**

تناول البحث السابق بناء خطة كاملة واستراتيجية شاملة لمكافحة الفساد في العراق، وقد توصل البحث إلى الاستنتاجات الآتية:

١. عانى العراق حقبًا طويلة من الفساد الذي استشرى في مرافق الدولة قاطبة، بفعل عبثية الفاسدين الذين استهانوا بالمصلحة العامة، وآثروا المصلحة الشخصية، وباعوا أنفسهم بأرخص الأثمان.

٢. كان لخطبة السيد علي السيستاني أثر كبير في إحداث نقلة نوعية على صعيد توعية المواطنين بخطورة تنظيم داعش الإرهابي وضرورة التصدي له.

٣. اعتمد السيد علي السيستاني على أسلوب التكليف الشرعي من خلال توظيف الدين لتدعيم فتواه وقراراته بضرورة مواجهة الإرهاب الذي يعتبر أحد مظاهر الفساد السياسي الذي عانى منه العراق.

٤. شمل الإصلاح الوطني العراقي كثيرًا من مجالات العمل في المؤسسات الوطنية المختلفة، وذلك من خلال إدخال تعديلات على القوانين والتشريعات التي تضمن مكافحته والحد منه.

٥. كان للهيئات الإدارية العراقية كهيئة مكافحة الفساد دور كبير في مكافحة الفساد من خلال إصدار التعليمات للمؤسسات المختلفة بمتابعة حالات التزوير والاختلاس والنصب والاحتيال ومعالجتها عن طريق تشكيل فرق من المختصين الكفء.

٦. أدى فصل السلطات الثلاث التشريعية والتنفيذية والقضائية إلى ممارسة كل واحدة منها لأدوارها على أكمل وجه، مما ساعد على الحد من الفساد وانتشاره.

٧. أدى تعديل بعض القوانين إلى الحد من الفساد من خلال محاسبة المقصرين بأقصى العقوبات الإدارية والمهنية، وتطبيق مبدأ المفاضلة على أساس الجدارة والكفاءة المهنية، وليس عن طريق المصالح الشخصية والاحتيال والنصب والتزوير، وكذلك تعزيز الشفافية والمساءلة والنزاهة كمبادئ أساسية وحيوية في إرساء العراق الحر.

**التوصيات:** يوصي الباحث بما يلي:

١. ضرورة إعادة النظر في القوانين والتشريعات الإدارية بتعديلها وإضافة مواد تشريعية إليها بحيث تتضمن تحديد واضح ودقيق لمفهوم الفساد وأنواعه وخطورته وكيفية التغلب عليه.

٢. ضرورة وضع قرارات إدارية واضحة، يتم بمقتضاها محاسبة المقصرين على مستوى الأفراد أو على مستوى المؤسسات دون التهاون في ذلك.

٣. ضرورة إجراء دراسات بحثية أكثر عمقًا تتمحور حول مظاهر الفساد في العراق في ضوء الاستفادة من الخطة الكاملة والاستراتيجية الشاملة لمكافحة الفساد وآليات بناء العراق.

٤. ضرورة مراعاة مصممي المناهج التعليمية في مختلف المراحل الدراسية لاسيما التعليم الجامعي لموضوع الفساد في العراق، بحيث يصبح متطلبًا أساسيًا ووضع كتيبات إرشادية للطلبة حول كيفية التعامل مع الفساد والتغلب عليه.

**المراجع والمصادر:**


**- القرآن الكريم**

- صحيح البخاري

- صحيح مسلم

-باصم، محمد (٢٠١٩). دور الحوكمة في تعزيز النزاهة ومكافحة الفساد: دراسة تحليلية لمؤشر الشفافية ومؤشر المساءلة والمحاسبة في المملكة العربية السعودية. *مجلة جامعة أم القرى لعلوم الشريعة والدراسات الإسلامية*.

-البنا، بشير والسجيني، صبري وشاكر، أمير (٢٠٢٢). مدخل مقترح لتطوير الموازنة العامة بالعراق للتوافق مع الاتجاهات المعاصرة وأثره على هيكل النظام المحاسبي الحكومي. *مجلة الدراسات القانونية والتجارية*.

-التميمي، عباس وهداب، فاطمة (٢٠١٨). تقويم نظام الرقابة الداخلية في المنظمات غير الحكومية، بحث تطبيقي في اللجنة الأولمبية الوطنية العراقية. *مجلة دراسات محاسبية ومالية*.

-جاد، سحر (٢٠٢٠). أثر فاعلية الأساليب الحديثة في مكافحة الفساد الإداري. *المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية*.

-الجزار، اسماعيل (٢٠٢١). منهج الشريعة الإسلامية في علاج ظاهرة الفساد الإداري. *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*.

-الجمل، هشام (٢٠١٤). الفساد الاقتصادي وأثره على التنمية في الدول النامية وآليات مكافحته من منظور الاقتصاد الإسلامي الوضعي. *مجلة الدراسات الإدارية والقانونية*.

-جياد، سجاد (٢٠٢٤). *الفساد شريان الحياة السياسية في العراق*، منشورات مركز الشرق الأوسط، بغداد، الطبعة الأولى.

-الخشمي، سارة وشلهوب، هيفاء (٢٠١٦). مظاهر الفساد الأكاديمي في الجامعات والمؤشرات التخطيطية للحد منها. *مجلة الدراسات الإدارية والتربوية*.

-خطبة النصر (٢٠٢٣).https://nazaha.iq/pdf_up/9107/1.pdf

-الديكان، بشاير (٢٠٢٠). منهجية مكافحة الفساد الإداري في التشريع والقضاء الكويتي. *مجلة روح القوانين*.

-رايم، تهامي (٢٠١٧). الإصلاح الضريبي في العراق. *المجلة القانونية*.

-الربيعي، صالح (٢٠٢٣). الفصل بين السلطات. *المجلة القانونية والقضائية*.

-ريبوار، محمود (٢٠٢٣). الإصلاحيات الحكومية في العراق بين التحديات والفرص بعد عام ٢٠٠٣. *مجلة قضايا سياسية*.

-الزيادي، حسين (٢٠٢٣). *الفساد المالي والإداري في العراق رؤية جغرافية وسياسية*. مركز الرافدين للحوار، بيروت، لبنان.

-الساعدي، هيفاء ومحمود، محمد (٢٠١٧). *الفساد الإداري في العراق الأسباب والمعالجات*. المؤتمر العلمي السنوي الثالث عشر لكلية القانون.

-سلمان، تغريد (٢٠١٥). الفساد الاداري والمالي في العراق وأثره الاقتصادي والاجتماعي (أسبابه، أنواعه، مظاهره، وسبل معالجته). *مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية*.

-سليمان، سهام وعبد الكريم، لمياء (٢٠٢٠). أثر جودة حياة العمل في الحد من الفساد الإداري "دراسة تطبيقية على مصلحة الضرائب بمنطقة وسط الدلتا". *مجلة الدراسات الإدارية والتجارية*

-الشحي، ماجد (٢٠٢٠). الحوكمة الإلكترونية وآليات مكافحة الفساد الإداري دولة الإمارات العربية المتحدة نموذجًا. *المجلة القانونية*.

-شرفي، منصف (٢٠١٨). تجارب دولية في مكافحة الفساد الإداري. *مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية*.

-الشريفي، فارس ومصطفى، حمزة (٢٠١٥). مقال بعنوان: *السيستاني يحمّل القضاء مسؤولية انتشار الفساد في العراق*". جريدة الشرق الأوسط، ٦ ذو القعدة، ١٤٣٦هـ.

-صالح، جلال (٢٠١٧). أثر استراتيجية الشفافية في مكافحة الفساد الإداري: دراسة ميدانية على بعض الوزارات العراقية. *المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية*.

-الصافي، أحمد (٢٠١٩). *نص الخطبة الثانية التي ألقاها فضيلة العلامة السيد أحمد الصافي*، يوم الجمعة ٥ صفر١٤٤١هـ الموافق ٢٠١٩/١٠/٤، حسب ما ورده عن مكتب سماحة السيد علي السيستاني.

-عبد الرازق، صلاح (٢٠١٠). *المرجعية الدينية في العراق والانتخابات البرلمانية وتعزيز الوحدة الوطنية*، منتدى المعارف، بيروت، الطبعة الأولى.

-عبد اللطيف، سامر وعبد الرازق، منى وعبد، صفاء (٢٠١٧). دور البرلمان في مكافحة الفساد الإداري. *مجلة القانون*.

-عبيد، منى (٢٠٢٠). دور السيد علي السيستاني "دام ظله" في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني في العراق. *مجلة المرجعة الدينية*.

-عمر، هشيار (٢٠١٩). *الفساد الإداري في جمهورية العراق وإجراءاته الجنائية ما قبل المحاكمة (دراسة تحليلية*. ورقة عمل في المؤتمر الدولي العاشر بعنوان التحديات الجيوفيزيائية والاجتماعية والانسانية والطبيعية في بيئة متغيرة. إسطنبول، تركيا.

-علي، أحمد وكرمانج، شيركو وبادكار، على (٢٠١٨). طرق نقل النفط من حقول كوردستان العراق. *مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية*.

-علي، مخلد (٢٠٢٢). نحو استراتيجية لإصلاح ضريبي داعم للنمو الاقتصادي في العراق: دراسة تحليلية. *مجلة وادي النيل للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية والتربوية*.

-علي، زهير (٢٠١٦). مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب. *المجلة العراقية*.

الفتلي، إيثار (٢٠٠٩). *الفساد الإداري والمالي وآثاره الاقتصادية والاجتماعية في بلدان مختارة*. رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق.

-كاظم، هديل والفضل، مؤيد (٢٠٢٠). نحو بناء نظام تعليمي خالٍ من الفساد العلمي: دراسة تطبيقية على عينة من كليات التعليم العالي في العراق في إطار البرنامج الحكومي وتوجيهات المجلس الأعلى. *المجلة الاقتصادية والعلوم الإدارية*.

-كوزان، زينة (٢٠١٩). الفساد الإداري في العراق (الأسباب الآثار وسبل المعالجة. ورقة عمل في المؤتمر العلمي السنوي الثالث للأكاديمية العراقية لمكافحة الفساد، العراق.

-محمد، أيمن (٢٠١٣). *ورقة سياسات الفساد والمساءلة في العراق*. مؤسسة فريدريش، بيروت مكتب الأردن والعراق.

-محمد، أيمن وشاكر، رنا (٢٠٢٠). عقلنة الخطاب السياسي وتحديد العلاقة بين الحكومة الاتحادية وإقليم كردستان. *مجلة بحوث الشرق الأوسط*.

-محمد، سعاد (٢٠٠٨). *الفساد الإداري والمالي: مظاهره وسبل معالجته*، بحث منشور ضمن وقائع المؤتمر العلمي الأول لهيئة النزاهة ببغداد في الفترة بين ٥-٦ تموز.

-محمد، على (٢٠١٣). *ورقة سياسات "الفساد والمساءلة في العراق"*. مؤسسة فريديرش، بغداد، الطبعة الأولى.

-مسعد، محيي (٢٠١٤). دور آليات الحوكمة في مكافحة الفساد المالي والإداري (مع الإشارة للوضع في مصر). *مجلة البحوث القانونية والاقتصادية*.

-مسلم، فراس (٢٠١٣). الوقاية من الفساد الإداري ومكافحته من منظور الفكر الإسلامي. *مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة*.

-مشكور، سعود (٢٠١٨). الفساد في قطاعات الاقتصاد العراقي (الأسباب وجوانب الإصلاح). *مجلة جامعة المثنى*.

-مطر، عصام (٢٠١١). *الفساد الإداري: ماهيته، أسبابه، ظواهره، الوثائق العالمية والوطنية المعنية بمكافحته، دور الهيئات والمؤسسات الحكومية وغير الحكومية في مواجهة الفساد*، دار الجامعة الجديدة، مصر، الطبعة الأولى.

**الاستراتيجيات الخاصة بمكافحة الفساد:**

- غيدان، رعد (٢٠٠٩). *الاستراتيجية الوطنية لحماية النزاهة ومكافحة الفساد في العراق "٢٠١٠-٢٠١٤"*.

**الاتفاقيات الدولية لمكافحة الفساد:**

- *اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد* (٢٠٠٤). الأمم المتحدة، مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية.

**الدساتير الوطنية:**

- الدستور العراقي لسنة ٢٠٠٥م.

**فهرس الموضوعات**


| | | |
|---|---|---|
| ١ | **الخلاصة** | ١ |
| ٢ | **المقدمة** | ٢ |
| ٣ | **الفصل الأول: الإطار النظري للفساد.** | ٦ |
| ٤ | **الفصل الثاني: تجارب عالمية لمحاربة الفساد الإداري والمالي** | ١١ |
| ٥ | **الفصل الثالث: الخطة والاستراتيجية المقترحة لمواجهة الفساد الإداري** | ١٤ |
| ٦ | **الخاتمة** | ٢٧ |
| ٧ | **المراجع والمصادر** | ٢٩ |